شبكة الألوكة
www.alukah.net

مخطوطات مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

رسالة في المنطق

المؤلِّف

مجهول

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

رسالة في المنطق

٢٢٠٢

٢٢٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين قال الحمد لغة الخ

وجوه اقول افتتح كتابه بالحمد بعد الابتداء بالتسمية لان اداء الواجب من شكر نعمائه

واجب الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وفي هذا التعريف اشارة الى ان مورد

الحمد هو اللسان وجه لان المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت

وصفت زيدا بكرمه لم يتبادر منه الا فعل اللسان ومتعلقه يعم النعمة وغيرها لان الجميل اعم من ان

يكون منعما او لا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعل باء للسببية ولم يقيد

الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة فلو كان وقوعه بازاء النعمة شرطا لقيد بها لاقتضائه

بالجميل الذي هو اعم ظاهر ان الحمد قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون وانما اشترط كون الوصف

بالجميل على جهة التبجيل لانه اذا خلا عن مطابقة الاعتقاد وموافقة فعال الجوارح لم

يكن حمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية وفيه نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين

مثلا اوصافا على سبيل المبالغة ولم يعتقدوا بها بهذه الحيثية مع ان ذلك ليس سخرية بلا

نفاق كيف وانهم يعطون لهم والتعظيم بناف السخرية اللهم الا ان يدعى ان المراد بتلك الاوصاف

المعاني المجازية وانهم يعتقدون اتصافهم بها فان قلت قد اعتبرت في حمد فعل اللسان

والاركان ايضا كما اعتبر في فعل اللسان قلت كل واحد منهما شرط لكون فعل اللسان حمدا وليس

شيء منهما جزءا منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما

الى ما خلق لاجله واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مكونات الله تعالى من المصنوعات

ليستدل بها على وجود الصانع ووحدانيته والسكوت الذي يتلقى به ما يسيء عن مرضيات من الاوامر والاجتناب

عن ساحطة ومنهياته من النواهي وتمثل هذه الامور في سائر النعم الظاهرة والباطنة ولا

السادسة النسبة بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لان الحمد اللغوى قد يترتب
على الفضائل وهى جمع فضيلة والشكر يختص بالفواضل وهى جمع فاضلة فيصدق كل منهما فى
الوصف باللسان فى مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوى بدونه فى فعل القلب واعمال الجوارح
فى مقابلة الفاضلة والحمد اللغوى بدونه فى الوصف باللسان فى مقابلة الفضيلة فحمدت زيدا
على شجاعته قيل كيف يكون الشجاعة محمودا عليه مع انها صفة غير اختيارية واجيب
بان الشجاعة كما تطلق على الملكة التى هى غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية
كالخوض فى المهالك والاقدام فى الحروب وغير ذلك وبهذه النسب الست ثلثة منها بحسب الوجود
والتحقق وثلثة منها بحسب المحل اما التى بحسب الوجود فهى ما يكون بين الحمد اللغوى والعرفى وبين
الحمد والشكر اللغويين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى ويدل على هذا استعمال الصدق فى هذه
الثلثة بنى واما التى بحسب المحل فى الثلثة الباقية وهى الشكر اللغوى مع الشكر العرفى والحمد العرفى
مع الشكر اللغوى والحمد العرفى مع الشكر العرفى ويدل ايضا على هذا استعماله بعلى واما الفرق بين
المدح والحمد اللغوى فعموم وخصوص مطلقا لان الحمد يختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعمالاته
دون المدح كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان الحمد يعتبر فيه قصد التعظيم ولم
يعتبر فى المدح اذ تعظيم اللؤلؤ فى المثال المذكور غير مقصود فان قلت قد ظهر الفرق من وجه
بين المدح والحمد غير الوجه الذى يكون به الحمد مختصا بالفاعل المختار دون المدح وهو ان
يكون المحمود عليه اختياريا دون الممدوح عليه قلت اختصاص الحمد بالفاعل المختار لا يقتضى ان يكون
متعلقه وهو المحمود عليه اختياريا مع ان ذلك ليس شرطا فى الحمد عند التحقيق لان
حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة لا يقتضى ذلك اذ معنى المتعلق فى الحقيقة ليس الا الباعث
على الحمد فكما يجوز ان يكون الباعث عليه امرا اختياريا كذلك يجوز ان يكون امرا غير اختيارى
والكلام ليس الا فى ان الواجب الوجود المسبح بجميع المحامد واصل الالهة حذفت التاء المختصة على
غير القياس وهو حذفها مع ذكرها من غير نقل حركتها الى ما قبلها ولذلك التزم

الادغام لان المتجانسين اذا كانا فى كلمتين والاول منهما ساكنا يجب الادغام
وقيل حذفت على القياس وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان القياس فى
تخفيف هذه الهمزة ان تنقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف فتحذف فالتزم الادغام
ح يكون مخالفا للقياس لان الحرفين المتحركين من جنس واحد اذا كانا فى كلمتين
لا يجب الادغام غاية ما فى الباب ان يجوز ذلك كما قالوا ما سلكك هذا الطريق وقيل الله اسم
موضوع كاسماء الاعلام لا اشتقاق له فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق
او للرازق او غيرهما من الاوصاف المشتقة قلت لايهام اختصاص استحقاقه الحمد بوصف
دون وصف فلو قال للخالق لتوهم ان استحقاقه الحمد مختص بهذا الوصف دون
الوصف الآخر فان قيل من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشتق يفيد علية ما اخذ منه الاشتقاق
فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد علية الخلق للاستحقاق فما معنى التوهم قلنا نعم لكن
التعليق انما يفيد العلية لا اختصاص العلية والتعميم بالنسبة اليه الواجب هو الذى
يقتضى ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالبارى عز اسمه وقيل هو الذى يلزم من فرض عدمه
ح الوجود اما خارجا وهو كون الشئ فى الاعيان واما ذهنا وهو كونه فى الاذهان والممكن
الوجود فيما مضى بصدده هو الاول الممتنع هو الذى يقتضى ذاته عدمه ويمتنع عليه الوجود
وقيل هو الذى يلزم من فرض وجوده ح كشريك البارى الممكن هو الذى لا يقتضى ذاته وجوده
ولا عدمه بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية بجميع ما سوى الله تعالى
من الموجودات وقيل هو الذى لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه ح بالنسبة اليه والواجب
ينقسم الى قسمين واجب الوجود بالذات وواجب الوجود بالغير اما كان الواجب الوجود
بالذات لكون وجوده مقتضى الذات ووجوبه بالغير كالموجودات حين
وجودها واما كان الموجودات واجبة الوجود بالغير وهو الله تع لان وجود العلة التامة
يستلزم وجود المعلول والممتنع ايضا ينقسم الى قسمين ممتنع بالذات كشريك البارى عز اسمه

وانما كان امتناعه ذاتيا لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير كعدم العالم وانما كان ممتنعا
بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة والممكن ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن
للوجود كذوات الانس بالنسبة الى افعالها وثانيهما الممكن المعدوم كالعنقاء وانما
قدم الواجب على الممتنع والممكن لان الوجوب وصف الوجود وهو عين الذات والامتناع
والامكان وصف النظير والممكن حقيقة لا وصف لله تعالى فلا يكون وصفه تعالى حقيقة مقدم
على ما لا يكون وصفه تعالى حقيقة والممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما ليس وصفه تعالى
حقيقة مع شرف ممكن على علية بالوجود لان الامتناع والوجوب يشاركان فيكون كل واحد منهما
مقتضى الذات فلهذا قدموا اولا له على ما كان امتناع النظير مستدلا به للوحدانية المستدلة للرد
على الثنوية والمجوسية والنصارى والطبايعية والافلاكية لان الثنوية والمجوسية زعموا
ان صانع العالم اثنان احدهما خالق الخير والاخر خالق الشر وعبروا عنهما بعضهم بنور وان
والبعض وبعضهم بالنور والظلمة والنصارى انه ثالث ثلثة وعبروا عنهم بالاقانيم الثلاثة
وهي ذات وعلم وحيوة وزعم بعضهم انه اب وهو الله تعالى وابن وهو عيسى وزوجة
وهي مريم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والطبايعية ان الصانع اربعة الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والافلاكيين ان سبعة زحل والمشترى والمريخ والشمس والزهرة
والعطارد والقمر وهذه الفرق كلها المكرون للصانع على الحقيقة باذكر اما ذكر الامتناع
فقدم فان قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
لا بمعنى الماضي وههنا جعل بمعنى الماضي قلت اذا دخل الالف واللام على اسم الفاعل
استوى الجميع اى الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة لكن عدل عن صيغته
الى صيغة اسم المفعول لكرامتهم اذ دخول اللام على الفعل الصريح تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا او امس وكذا الممتنع والممكن انما اخصرت الاشياء في الواجب والممتنع
والممكن لان الشيء اما ان يكون وجوده مقتضى ذاته او عدمه او لا يكون شيء منهما الاول

الاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن واما بيان وجه الحصر من وجه فهو
ان الشيء اما ان يكون مسلوب الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا الثاني
الممكن والاول اما ان يكون السلب من جانب الوجود او من جانب العدم الثاني
الواجب والاول الممتنع فان قلت لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة فيه
عن طرف العدم قلت العدم الفرضي حاصل له كما مر من تصريف الواجب وكذا الوقت
لا وجود للممتنع اصلا فلم قلتم ان الضرورة مسلوبة عن طرف الوجود الفرضي حاصل له
كما مر في تعريفه ايضا قال سواه وغيره اقول الضميران في سواه وغيره ان كانا راجعين
الى الممتنع يلزم ان يكون الواجب ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الممتنع وان كانا راجعين الى
الواجب يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لانه يصدق عليه انه غير الواجب فوجب ان يكون احد الضميرين
راجعا الى الممتنع والا فالواجب حتى يكون المعنى صحيحا اى سوى الممتنع وغير الواجب هذا او
الامكان ايجاب بالامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن طرفين معا اى عن طرف الوجود والعدم
على ما هو اللايق بهذا المقام واما اذا اريد بالامكان الامكان العام وهو سلب
الضرورة عن احد الطرفين فيجوز ان يكون الضميران راجعين الى الممتنع فقط فحينئذ يجب ان يكون
الامكان مقيدا بجانب الوجود اى يكون الضرورة مسلوبة عن جانب العدم لكون
الواجب ممكنا بهذا المعنى والى الواجب فقط فالامكان حينئذ يكون مقيدا بجانب العدم
اى يكون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لكن هذا التوجيه غير مناسب لهذا المقام فان
قلت الظرف قد يقع خبرا للمكن سواه فاعل والتقدير ان الظرف لا يقع فاعلا الا اذا اقترن بالغير
قلت قد اجاز قوم اجراءه سوى غير في جواز وقوعه غير ظرف كقولهم ما بقي سوى
العدوان بتمامه كما مر نفسوى فاعل لما بقي فان قلت ان ذكر سواه يغني عن ذكر الغير لكونه
بمعناه قلت حسن من وجوه اما اولا فلانا سلمنا سبب النظير الذي سبق ذكره في الوصف الثاني
واما ثانيا فلان زيادة الفقرة توجب زيادة الحسن واما ثالثا فللتفنن في العبارة فهو

مرغوب واما رابعا فللتاكيد وتقدير قال الصادر باختياره شرّ وخيره
اقول ذكر الاختيار وههنا اشارة الى رد مذهب الحكمى كما ان ذكر شر وخير اشارة الى رد مذهب
المعتزلة والشر والخير معا المراد الشرية والخيرية لان الحكمى قالوا ان الله تعالى موجب بالذات لا
فاعل بالاختيار ومعنى كونه فاعلا مختارا هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور
الافعال الاختيارية منا بهذا قيل لكن فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى مما قاله الحكماء
والاولى ان يقال ان معنى كونه تعالى فاعلا مختارا هو ان يصح منه الفعل وتركه ومعنى كونه موجبا
بالذات هو انه ان شاء ولم يشأ فعل كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار فان قلت
لم قدم الشر وهو ما نهى عنه على الخير وهو ما امر به مع ان الخير اولى بالتقديم قلت من وجوه اما
اولا فلان النزاع فيه اكثر من النزاع في الخير واما ثانيا فلان خبر ما سبق الى الذهن سبق ذكره موخرا من
جهة الصيغة والحروف واما ثالثا فلكون ترتيب السبب على نهج ترتيب المسبب وهو الظلمة والنور
كما قال الله تعالى وجعل الظلمات والنور واما رابعا فلان المقام مقام الحمد والختام
مقام الحمد على الخير فلهذه الوجوه قدم والخ فان قلت لم اخر صدور الشر والخير عن الممكن قلت
لان صدورهما بعد وجود الممكن قال وليس تهيئة اقول قدم النهي على الامر لمناسب
السابق لان النهي لا يكون الا في المنهي عنه وهو الشر والامر لا يكون الا في المأمور به
وهو الخير قال فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكمى اقول الشيخ الكبير سنا ويطلق على الكبير
علما وفضلا الامام المقتدى به القدوة بكسر القاف وضمها بمعنى المقتدى به قال اثير الدين
الابهرى اقول الاختيار والدين الاطاعة والانقياد والعمل قيل لقب الشيخ الابهرى
بفتح الباء وسكون الهاء لهم قبيلة واما ابهرى بسكون الباء وفتح الهاء غلط مشهور وعليه زمان
ولذا قيل لعلم ابهرا فاقرأ ابهرا قال طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه اقول طيب الله حاله
في شراه فيكون من قبيل المجاز والمثوى المكان قال لما كان على بعض الاخوان تعز اقول
الاخوان بكسر الهمزة جمع الاخ كما يجمع على الاخوة قال اردت ان اكتب بالخاء اوراقا اقول

للحالة

اقول وقع في بعض النسخ اكتبها بالكاف وهذا اولا منه لان الارادة لا توجب الفعل بسبب طلبهم
والمراد بالتمس معناه اللغوى وهو الاستدعاء والطلب لا معناه الاصطلاحى لان الطالبين
ليسوا متساوين للمطلوب عنه وهو الشارح مع ان التساوى معتبر في حقيقة التمس
واما قال اوراقا ولم يقل حروفا مع ان المكتوب هو الحروف لا الاوراق ارادة للحال من ذكر
المحل فان قلت لم قال اوراقا ولم يقل كتابا قلت للتوضيح وللدلالة على صغر حجم شرحه
قال وتم بتيسيره اقول اى لتحصل تلك الاوراق عما يتسهل هذا الكتاب غير مخصوص من بعض الاخوان
دون بعض فان قلت ان ازالة التعب يغني عن ذكر تتميم التيسير لانه يستلزمه اياه قلت لانه استعاره
لان ازالة التعب لا تدل على تتميم التيسير فقط بل على التيسير بفهم من سوق
الكلام فقوله وتم بتيسيره قصر بما يفهم من السوق قال والتوخية الميسرين والموفقين اقول قوله
والله خير الميسرين اشارة الى ازالة التعب وقوله وتتميم التيسير اقول والموفقين اشارة الى تتميم التيسير
لان التوفيق جعل الاسباب حاضرة للحصول المقصود وقيل التوفيق جعل الداعي فعل عباده موافقا
لما يحبه ويرضاه قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات اقول الاصطلاح اتفاق قوم على شيء
اللفظة معينة لان لا يكون في اصل الوضع لذلك واصطلاحات المنطقيين اى المذكورة في ابواب
المنطق وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وابوابه تسعة الاول الكليات
والثاني القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس والخامس البرهان والسادس
الجدل والسابع الخطابة والثامن المغالطة والتاسع الشعر وتعريفاتها تذكر في مواضعها والمراد
من الوجوب في قولنا يجب استحضارها الوجوب العادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه آثما
كالصلوة والصوم والزكوة ولا الوجوب العقلي الذي يمتنع الشروع بدونه كالتصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما لان كثيرا من المحققين للعلوم يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور بشيء من تلك
الاصطلاحات فان قلت في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فيلزم من كونه آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من جملة العلوم قلت المراد من العلوم ما عدا المنطق فلا محذور